



الدور الاجتماعي للضريبة في الامارات العربية المتحدة

الباحث محمد علي المنصوري

دولة الامارات العربية المتحدة

طالب باحث بسك الدكتوراه

تحت اشراف الدكتور عبد اللطيف شكور

أستاذ التعليم العالي

جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط

المغرب

لقد كان يعيش أفراد المجتمع قديما في شكل قبائل، وكان يتم ذلك دون أن يستلزم نفقات عامة، لكن سرعان ما ظهرت الحاجة المشتركة بين الأفراد في القبيلة الواحدة والقبائل الأخرى كالحاجة إلى الأمن و الدفاع و الغذاء، وبالتالي استلزم على الزعيم ”رئيس القبيلة“ الاستعانة بالهبات و الأموال والتبرعات، وكان العمل التطوعي الفردي أو الجماعي .

إن تعدد حاجات الفرد وتنوعها أدى إلا ظهور ما يسمى بالحاجة العامة التي لا يمكن لأي فرد تحمل نفقاتها لوحده، مما استلزم وجود مجلس القبيلة، يقوم بتنظيم الحياة داخل القبيلة وتقسيم العمل من أجل توزيع النفقات بين جميع الأفراد.

ومع توسيع القبيلة و زيادة مهام مجلس القبيلة، ظهر مفهوم الدولة كمنظم للحياة الاجتماعية و أصبح من الضروري للدولة تأمين الموارد اللازمة للمحافظة على الأمن والدفاع عن ممتلكات الأفراد، مما أدى بها إلى فرض تكاليف إلزاميه على الأفراد نظير ممارسة بعض المهن أو عبور بعض الجسور، و لقد عرف المسلمون أول نوع من الضريبة التي فرضت عليهم والتي نظم أسسها الخليفة عمر بن خطاب، وفي ذلك العهد كانت توجد أربعة أنواع من الضرائب الزكاة والخراج والجزية والعتور(1).

وتعتبر الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة نظرا لضخامة الموال التي توفرها للخزينة العامة للدولة، و قد تزايدت أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة و كذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية و المالية و الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية ومن ثم ضخامة آثارها على مختلف مستويات القطاع الإنتاجية و الاستهلاكية و التوزيعية ومع التطور الذي عرفته الدولة من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق فقد احتلت الضريبة خيرا كبيرا من الدراسات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أصبحت موضوع اهتمام رجال الفكر المالي سعيا منهم لإيجاد حلول للأزمات المالية و الاقتصادية ، كما أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة (2) ونظرا للدور الاجتماعي الذي تلعبه الضريبة في دولة الامارات العربية المتحدة لفائدة المواطنين يتعين علينا إبراز هذا الدور من خلال طرح سؤالين أساسيين يتعلق أولهما بمفهوم الضريبة المحور الأول، ويتعلق الثاني بدراسة الجوانب الاجتماعية للنظم الضريبية المحور الثاني.

المحور الأول مفهوم الضريبة

يشير مصطلح الضرائب إلى أنه مساهمة إلزامية تُفرض على الأفراد أو الشركات سواء كانت محلية أو أجنبية وتهدف إلى دعم وتمويل إيرادات الدولة لتحسين الخدمات الحكومية والمرافق العامة التي تصب في مصلحة الفرد.

ولا شك أن الإحاطة بمفهوم الضريبة يتطلب منا تناول تعريفها أولا ثم خصائصها ثانيا لنختتم ذلك باستعراض أنواعها ثالثا.



أولاً- تعريف الضريبة

تعتبر الضريبة بمثابة استقطاع نقدي تقرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، وهناك ثلاثة تعاريف حاولت مقارنة مفهوم الضريبة سنستعرضها جميعاً لنستخلص تعريفاً أكثر دقة لمصطلح الضريبة.

التعريف الأول: هو أن "النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".

التعريف الثاني: يشتمل على مفهومين أحدهما **ضيق** يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحلته المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وثانيهما **واسع** يتمثل في كافة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تاركها معاً وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين.

وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع، ومن أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة، إضافة إلى رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والتخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي، وأخيراً أن أفراد المجتمع تحقق العدالة في توزيع الدخل القومي.

التعريف الثالث: الضريبة هي مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبراً وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (3).

ومن كل التعاريف السابقة تم الوصول إلى تعريف ملئم بجميع العناصر السابقة، وهو أن الضريبة فريضة نقدية، تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع خاص، تفرضها الدولة طبقاً للقدر التكلفة للممول، وتستخدمها في تغطية النفقات العامة.

ثانياً: خصائص الضريبة

من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج خصائص الضريبة كالآتي:

1- الضريبة التزام نقدي:

خلافاً لما كان سائداً قديماً حيث كانت الضريبة تفرض عيناً، ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصادية النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

إذن فالضريبة النقدية يدفعها المكلف نقداً وليس عيناً، وإذا كانت الضريبة في العصور القديمة تصب في الغالب عيناً، فلأن الاقتصاديات القديمة كذلك (4).



2- الضريبة فريضة جبرية:

إن الضريبة تفرض جبرا، أي المكلف ليس حرا في دفعها، بل أن السلطات العامة، هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيةها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تأخذ بقرار من جانب واحد وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض الاختيارية التي تستخدم الدولة أساليب لإغراء الاكاتب الأفراد مع تعهدها برد الأصل وسدد قيمة القرض.

إذن فالضريبة إلزامية تجبى من الأفراد المكلفين جبرا، انطلاقا من فكرة السيادة التي تمارسها الدولة على الأفراد، وتتمثل الإلزامية في أن الدولة مجبرة على استحقاق ديونها من المكلفين بالضريبة (5).

3- الضريبة فريضة ثمانية:

بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف والأحوال (6).

4- الضريبة تفرض بلا مقابل:

فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة، ولكن المنفعة تعود عليه بصفته عضو في المجتمع، من خلال المنفعة العامة التي تعود على جميع المواطنين فليس من المنطق أن يطلب المكلف أي نفع مقابل دفعه للضريبة.

ليس هناك علاقة بين دفع الضريبة وبين حصول المكلف على نفع أو مقابل من الدولة، بل قد لا يحصل المكلف (دافع الضريبة) (7).

5- هدف الضريبة في تحقيق المنفعة العامة:

إن هذه الصفة هي من أبرز علامات التطور التي مرت به الضريبة فقد رأى الفكر التقليدي إن هدف الضريبة الأساسي، بل الأوحد في إيراداتها المالية، غير أن الدساتير والقوانين خلال القرنين 18 و19، منعت استخدام إيرادات الضريبة في إشباع الحاجات الخاصة بالملوك و الأمراء بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة إلا أن الخلاف قد قام بين الاقتصاديين حول تحديد المنفعة العامة.

ثالثا: أنواع الضرائب

تتميز الضرائب في الامارات العربية المتحدة بقلتها وتنوعها، حيث نجد ضريبة الدخل، الضريبة الانتقائية، ضريبة القيمة المضافة والضرائب في المرافق السياحية.

1- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل على الشركات هي مبلغ نقدي مقطوع تتقاضاه الحكومة بشكل مباشر من دخل الشركات أو الأفراد أو المؤسسات الخاصة ويفرض بشكل إلزامي بناء على نسبة محددة تحددها الجهات المعنية من الدولة بموجب قانون خاص، وسيبدأ العمل بتطبيق هذه الضريبة على الشركات من بداية السنة المالية للشركة في أو بعد 1 يونيو لعام 2023.

ويتم تطبيق ضريبة الدخل في الإمارات على الأشخاص الآتين:

✓ الشركات أو الأعمال التي تمارس نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو مهني أو أي نشاط آخر متعلق باستعمال الممتلكات المادية أو غير المادية.



✓ الأعمال المؤسسة في المناطق الحرة والتي تنطبق فيها المعايير التالية:

- وجود فعلي وواقعي في الدولة.
- تحقيق الدخل المؤهل لاستيفاء الضريبة والحدود بموجب قرار مجلس الوزراء وهو 375 آلاف درهم.
- لم يختر الخضوع لضريبة الشركات.

- ✓ الأشخاص الاعتباريين الأجانب الذين يكون لديهم منشأة دائمة
- ✓ الأفراد الأجانب في حال قيامهم بنشاط تجاري مستمر أو منتظم في دولة الإمارات
- ✓ الفرد الي يقوم بممارسة الأعمال أو نشاط الأعمال في الدولة، إما بشكل مباشر أو من خلال ائتلاف مشترك أو مؤسسة فردية.

ولقد استحدثت دولة الإمارات ضريبة الدخل للأسباب التالية:

- ✓ تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار
 - ✓ تطوير الدولة ودعمها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية
 - ✓ الالتزام في استيفاء المعايير الدولية للشفافية الضريبية، ومنع الممارسات الضريبية الضارة.
- وتفرض ضريبة الشركات على الأفراد والأشخاص الاعتباريون وفق النسب الآتية:

أ. نسبة (0%) صفر بالمائة على الدخل الذي لا يتجاوز مبلغ 375 ألف درهم (دخل معفي)

ب. نسبة (9%) تسعة بالمائة على الدخل الذي يتجاوز مبلغ 375 ألف درهم.

ج- نسبة (0%) صفر بالمائة على الدخل المؤهل للشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة.

د- نسبة (9%) تسعة بالمائة على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتوافق مع تعريف الدخل المؤهل (8).

2- الضريبة الانتقائية

هي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على سلع معينة تُعد ضارة بصحة الإنسان أو البيئة، ويشار إلى هذه السلع بمصطلح "السلع الانتقائية".

وتطبق الضريبة الانتقائية على ما يلي:

- ✓ المشروبات الغازية: وهي أية مشروبات تحتوي على الغاز باستثناء المياه الغازية غير المنكهة، أو أية مُركّزات أو مساحيق أو جل أو مستخلصات يمكن تحويلها إلى مشروبات غازية.
- ✓ مشروبات الطاقة: تتضمن أية مشروبات يتم تسويقها أو بيعها على أنها مشروبات للطاقة والتي تحتوي على مواد منبهة أو تمنح التحفيز العقلي أو البدني وتشمل مثلاً الكافيين والتورين والجنسينج والجوارانا، كما وتعد من مشروبات الطاقة أي مُركّزات أو مساحيق أو جل أو مستخلصات يمكن تحويلها إلى مشروبات طاقة.
- ✓ التبغ ومنتجاته التي تشتمل على جميع المواد المدرجة ضمن الجدول 24 من التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



وتطبق الضريبة الانتقائية في الإمارات بالنسب الضريبية الآتية:

- ✓ 50% على المشروبات الغازية
- ✓ 100% على منتجات التبغ
- ✓ 100% على مشروبات الطاقة.
- ✓ 100% على السوائل التي يتم استخدامها في أجهزة وأدوات التدخين الالكترونية
- ✓ 100% على أدوات وأجهزة التدخين الالكترونية
- ✓ 50% على المشروبات المحلاة (9)

3- ضريبة القيمة المضافة

هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ويكون المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة، وتطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 180 دولة حول العالم.

وتطبق ضريبة القيمة المضافة على الأعمال التسجيل لضريبة القيمة المضافة إذا كانت توريدها الخاضعة للضريبة وواردها من الخارج تتجاوز حد التسجيل الإلزامي 375,000 درهم.

وعلاوة على ذلك، تستطيع الأعمال التسجيل لضريبة القيمة المضافة اختياريًا إذا كانت توريدها الخاضعة للضريبة وواردها من الخارج أقل من حد التسجيل الإلزامي، ولكن تجاوز حد التسجيل الاختياري 187,500 درهم.

وكذلك يجوز لأي أعمال التسجيل اختياريًا إذا تجاوزت مصاريفها حد التسجيل الاختياري، وتم وضع هذه الفرصة للتسجيل اختياريًا لتمكين الأعمال المبتدئة والتي ليس لديها إيرادات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة.

وتعفى من ضريبة القيمة المضافة الأعمال الآتية:

- ✓ التوريدات المتعلقة بخدمات النقل المحلي للركاب.
- ✓ التوريدات المتعلقة بالأراضي الفضاء.
- ✓ التوريدات المتعلقة بالمباني السكنية في حال بيعها أو إيجارها، باستثناء الحالات التي تُطبق بشأنها نسبة

الصفحة (10)

4- الضرائب في المرافق السياحية

تفرض المطاعم والفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات وغيرها في الدولة واحدة أو أكثر من الضرائب التالية:

- ✓ 10% على سعر الغرفة
- ✓ 10% رسوم خدمة
- ✓ 10% رسوم بلدية
- ✓ ضريبة المدينة (تتراوح من 6 إلى 10%)
- ✓ 6% رسوم سياحة



- ✓ في دبي يتم تحصيل "الدرهم السياحي" لل غرفة الواحدة عن كل ليلة (لمدة أقصاها 30 ليلة متتالية) بدءاً من 7 إلى 10 دراهم، وذلك بحسب فئة أو درجة الفندق.
- ✓ في مايو 2016 تم الإعلان عن البدء في تحصيل رسوم الإقامة في فنادق إمارة أبوظبي بنسبة 4 % من قيمة فاتورة النزيل وقيمة 15 درهماً لكل ليلة عن كل غرفة.
- ✓ أما في رأس الخيمة فيتم تحصيل رسوم سياحة بقيمة 15 درهم لكل ليلة(11).

المحور الثاني: : الجوانب الاجتماعية للنظم الضريبية

يأتي فرض الضرائب في الإمارات العربية المتحدة ضمن إطار مبادرة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تهدف إلى تنويع اقتصادات المنطقة. وفي ظل انخفاض أسعار النفط بشكل عام خلال السنوات الأخيرة، أصبح على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر في مصادر إيرادات جديدة لتخفيض الاعتماد على المنتجات الهيدروكربونية كمساهم رئيسي في الخزينة العامة. وعليه، اتفقت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على توقيع اتفاقيات إطارية موحدة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية. وستقوم كل دولة بتطبيق تشريعات داخلية لتطبيق هذه الضرائب.

وبخصوص الجوانب الاجتماعية للنظم الضريبية يمكن أن نبرزها من خلال أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار أولاً، ومن خلال أثر الضريبة على الإنتاج ثانياً، ومن خلال أثر الضريبة على الأسعار ثالثاً، وأخيراً، من خلال أثر الضريبة توزيع الدخل رابعاً:

أولاً: أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار:

إن فرص الضرائب يؤدي بشكل عام إلى تخفيض الاستهلاك، وخاصة استهلاك أصحاب الدخل المحدودة، لأن اقتطاع جزء من دخولهم على شكل ضرائب يحد من قوتهم الشرائية لأن الدخل المعد للإنفاق سوف ينخفض، نلاحظ هذا جلياً في الدول النامية، حيث تدنى الدخل واقتطاع جزء كبير من الدخل للإنفاق الاستهلاكي، إذ تصل هذه النسبة في بعض هذه الدول إلى 90 % كما أن الاستهلاك الأغنياء يتأثر من الضرائب بنسبة ضئيلة.

إلى جانب اثر الضرائب الاستهلاك يوجد أثر على الادخار، و لكن المتضرر من ذلك هم الأغنياء لأن بإمكانهم أن يقتطعوا جزء من دخلهم على شكل ادخار، فزيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض ادخارهم إما الفقراء تأثرهم يكون قليل جداً، لن ادخارهم منخفض جداً.

ويتمتع مواطنو الإمارات ومقيمونها بخدمات عامة استثنائية مثل الرعاية الصحية والطرق والتعليم والحدائق العامة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. وتكلفة هذه الخدمات بالكامل تدفعها الحكومة. ومن هنا، فإن فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية يساهم في تنويع مصادر إيرادات الدولة بما يمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها العامة للأجيال المستقبلية بمستوى عالٍ من الجودة والفعالية. وبما يتماشى مع أحد المحاور الرئيسية لـ "رؤية الإمارات 2021" والمتمثلة في بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة(12).

ثانياً: أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض الطلب رؤوس الموال الإنتاجية.



فعرض رؤوس أموال الإنتاجية يتوقف على ادخارهم للاستثمار. و كما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى الادخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها و كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي(13).

ثالثاً: أثر الضريبة على الأسعار : يترتب على إن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد إن يقل الطلب على سلع و خدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، و بالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلاً، و تكوين احتياطي معني، فإن تيار الانفاق النقدي يقل و بالتالي يقل الطلب و تنخفض الأسعار و خاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش، حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من الدخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش و زيادة في الطلب الكلي الفعال، أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كسراء سلع و خدمات أو دفع رواتب العمال أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين، فإن هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار (14).

رابعاً: أثر الضريبة توزيع الدخل:

تتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة المحدودة الدخل، إذ يسعى المشروع الضريبي إلى تحقيق من الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، أو قد تساهم الضريبة في المحافظة إمكانية إنشاء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل فعال، من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، ولهذا نجد ان الضريبة تعتبر أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة، في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، صالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير مباشرة، باعتبارها أشد عبثاً على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار، كما أوضحنا من قبل.

ومما هو جدير بالذكر، أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبة تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول(15).

إضافة لما سبق فإن فرض الضرائب يسمح للحكومة بتصحيح سلوكيات معينة تسبب الكثير من الضرر لأفراد المجتمع، وهي السلوكيات التي لا يمكن تركها لتصحح ذاتياً في السوق. وتعتبر الضريبة الانتقائية المفروضة على المنتجات الضارة بصحة الإنسان من الأمثلة الجيدة على ذلك.



خاتمة

حسب ما ذكرناه فإن الضريبة هي عبارة عن فريضة نقدية جبرية دفعها يكون بلا مقابل مباشر ونهائي، تخضع المجموعة من مبادئ والقواعد تتمثل في مبدأ العدالة اليقين، الملائمة في التحصيل وأخيراً قاعدة الاقتصاد في التحصيل، والهدف من هذه القواعد هو التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين أي أنها تحقق مصلحة المكلفين بما من جهة أخرى تحقق مصلحة الخزينة العمومية كما نجدتها تنفي إلى عدة أنواع وهذا وفقاً لعدة معايير.

كما نستخلص أيضاً أن الضريبة إلى جانب كونها تمويلية فهي أيضاً وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الأهداف الاجتماعية.

ولقد أتضح إن كل دولة تختار مزيجاً ضريبياً خاصاً بما إذ أن هذه النظم لا تكون شرطاً في كل دولة، المهم أن تحقق ما خططت لتحقيقه كما نجد إن تطبيق هذه الضرائب وتنفيذها ينجر عنه وقوع عدة آثار التي بدورها تؤثر بصفة مباشرة على النشاط الاقتصادي لدولة وكذا النشاط الاجتماعي، نذكر أهمها تأثيرها على الدخل والإنتاج والاستهلاك والأسعار والادخار.

– وعليه نظراً لأهمية هذا المورد في زيادة تحصيل الإيرادات لدولة فيجب على هذه الأخيرة أن تحافظ عليه.

الهوامش:

1. بحث حول الضرائب: تعريفها، خصائصها، أنواعها وأهدافها. متاح على الموقع الإلكتروني https://tax.gov.ye/observer_tax
2. المرجع السابق
3. سمر عبد الرحمن محمد الدحلة م س " النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة" رسالة لنيل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. 2004
4. سمر عبد الرحمن محمد الدحلة م س
5. احمد ماجد هيكمل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الامارات العربية المتحدة
6. سمر عبد الرحمن محمد الدحلة المرجع السابق
7. سمر عبد الرحمن محمد الدحلة المرجع السابق
8. احمد ماجد المرجع السابق
9. احمد ماجد المرجع السابق
10. مقال بعنوان مساهمة ضريبة القيمة المضافة بإيرادات الامارات 2018م، متاح على الموقع الإلكتروني <https://al-ain.com/article/contribution>
11. احمد ماجد، م س
12. محمد جعفر راشد سعد منيف الهاجري "دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق رؤية الامارات العربية المتحدة 2030 في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد 68، الجزء الأول يوليو 2023
13. سمر عبد الرحمن محمد الدحلة المرجع السابق
14. محمد جعفر راشد سعد منيف الهاجري المرجع السابق
15. احمد ماجد المرجع السابق